

Distr.: General
24 August 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٠١ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة

الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا**

تقرير الأمين العام

موجز

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا اجتماعين وزاريين. وقد عقد الاجتماع الثالث والأربعون في سان تومي في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وعقد الاجتماع الرابع والأربعون في ياوندي في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ونظم هذين الاجتماعين الوزاريين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بصفته أمانة اللجنة.

وخلال هذين الاجتماعين، استعرضت اللجنة الوضع السياسي والأمني في وسط أفريقيا وقدمت توصيات محددة بشأن الإجراءات اللازم اتخاذها لمواجهة التحديات الأمنية السائدة، التي جرى النظر فيها في إطار جدول أعمال اللجنة. وخلال اجتماعها الرابع والأربعين، كرست اللجنة جلسة للبعد الإقليمي للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، واعتمدت إعلاناً بشأن هذه المسألة (انظر المرفق الأول).

* A/72/150.

** قدم هذا التقرير بعد ١٠ أسابيع من الموعد النهائي بسبب مشاكل تجهيز تقنية.



ونظرت اللجنة في المرحلة التي بلغها كل من توقيع الصكوك القانونية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار في المنطقة دون الإقليمية والتصديق عليها، ولا سيما اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا) ومعاهدة تجارة الأسلحة. ورحبت ببدء نفاذ اتفاقية كينشاسا في ٨ آذار/مارس ٢٠١٧ وحثت الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على هذين الصكين أو لم تنضم إليهما على أن تفعل ذلك.

وقيمت اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل لمكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، اللتين اعتمدتا في اجتماعها الحادي والأربعين. وأوصت أجهزة السلام والأمن ذات الصلة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بأن تعتمد الاستراتيجية لتمكين أمانتها من متابعة التنفيذ، الذي يظل مسؤولية الدول الأعضاء.

ولا يزال مدرجا في صدارة جدول أعمال اللجنة التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام، وكذلك التدابير التي تتخذ على الصعيد الإقليمي لمواجهتها، وبخاصة تفعيل كل من قوة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات ومؤتمر القمة المشترك المقرر عقده منذ أمد طويل لكل من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي هذا الصدد، اضطلع مكتب اللجنة بزيارة ميدانية إلى الكاميرون وتشاد في الفترة الممتدة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

وزادت اللجنة من اهتمامها بمسألة المرأة والسلام والأمن، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ومشاركة المرأة في عملية صنع القرار. واعتمدت اللجنة، في اجتماعها الثالث والأربعين، إعلانا تدعو فيه الدول الأعضاء إلى زيادة تمثيل المرأة في الوفود التي تحضر اجتماعاتها نصف السنوية (انظر المرفق الثاني).

وفي الاجتماع نفسه، قررت اللجنة أن تجري تقييماً لعملها بعد مرور ٢٥ عاما على إنشائها. وقد أجري تقييم مستقل بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء في اللجنة ومع جميع الشركاء ذوي الصلة. وقُدمت نتائج التقييم في الاجتماع الرابع والأربعين، واعتمدت، نتيجة لذلك، إعلان بشأن تنشيط عمل اللجنة، ولا سيما طرائق عملها وعلاقاتها مع الأجهزة المعنية بالسلام والأمن التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (انظر المرفق الثالث).

ومن المقرر أن يُعقد الاجتماع الوزاري الخامس والأربعين في كيغالي قبل نهاية عام ٢٠١٧.

أولا - مقدمة

١ - في القرار ٧٩/٧١ المعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا"، رحبت الجمعية العامة بالجهود التي تبذلها اللجنة من أجل التصدي للأخطار الأمنية العابرة للحدود في وسط أفريقيا. وأعادت الجمعية تأكيد دعمها للجهود الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بغرض تخفيف حدة التوترات والنزاعات في وسط أفريقيا ومواصلة تحقيق السلام والاستقرار والتنمية على نحو مستدام في المنطقة دون الإقليمية.

٢ - وفي القرار نفسه، أعربت الجمعية العامة أيضاً عن ارتياحها لما يقدمه الأمين العام من دعم للجنة، وأعربت عن تقديرها للدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بوصفه أمانة للجنة، وشجعت بقوة الدول الأعضاء في اللجنة والشركاء الدوليين على دعم عمل المكتب. وطلبت الجمعية من الأمين العام أن يواصل توفير المساعدة اللازمة للجنة لكفالة نجاح اجتماعاتها العادية التي تعقد مرتين في السنة. وأهابت به أيضاً أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثانية والسبعين، تقريراً عن تنفيذ القرار ٧٩/٧١.

٣ - وهذا التقرير مقدّم عملاً بالطلب المشار إليه أعلاه، ويغطي الأنشطة التي قامت بها اللجنة في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى آب/أغسطس ٢٠١٧.

ثانياً - أنشطة اللجنة

٤ - عقد الاجتماع الثالث والأربعون للجنة في سان تومي، في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وعقد الاجتماع الرابع والأربعون في ياوندي، في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وحضر هذين الاجتماعين كل من أنغولا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكونغو. ولم يتمكن كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون من حضور الاجتماع الثالث والأربعين، في حين لم تتمكن رواندا من حضور الاجتماع الرابع والأربعين.

٥ - وشاركت أيضاً الكيانات التالية بصفة مراقب في أحد الاجتماعين أو كليهما: الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد؛ والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا. وخلال الاجتماع الثالث والأربعين، طلبت اللجنة إلى كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية حضور اجتماعاتها وتقديم إحاطات عن أنشطتهما وعن البعد الإقليمي في منطقتي عمليتهما. ودُعي كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

ومنطقة الساحل ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لحضور الاجتماع الرابع والأربعين، وكذلك المنظمة الدولية للفرنكوفونية، التي مُنحت مركز المراقب.

٦ - وترد أدناه المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمال اللجنة وأنشطتها خلال الفترة قيد الاستعراض.

ألف - استعراض الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في أفريقيا الوسطى

٧ - واصلت اللجنة القيام بدور متدد يسعى للتوصل إلى فهم مشترك للتحديات التي يواجهها تحقيق السلام والأمن في وسط أفريقيا واتباع نهج جماعية لمواجهتها. ونظرت بشكل خاص في التطورات الهامة التي يشهدها كل بلد، مع القيام أيضاً باستعراض التحديات الرئيسية التي تعوق تحقيق السلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

٨ - ولاحظت اللجنة أن دولها الأعضاء ما زالت تواجه عمليات ديمقراطية وانتخابية تفتقر إلى اليقين، وتوترات اجتماعية في سياق الاعتماد الشديد على السلع الأساسية، وتباطؤاً في حركة الاقتصاد العالمي، وعوائق تحول دون توطيد الديمقراطية وسيادة القانون. وهذه التحديات تتفاقم بسبب انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأنشطة الجماعات المسلحة والإرهابية على الصعيد الإقليمي، وكذلك بسبب استمرار عدم الاستقرار والنزاعات في المنطقة دون الإقليمية التي لها عواقب خطيرة على حقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك ١,٤ مليون لاجئ و ٢,٥ مليون من المشردين داخليا في جميع أنحاء وسط أفريقيا. وفي هذا الصدد، أحاطت اللجنة علما مع القلق بالأزمة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى وأجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالتوترات القائمة بين بوروندي ورواندا، وكذلك في منطقة بول في الكونغو، والمنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية في الكاميرون. وخلال الاجتماع الرابع والأربعين، أعربت بعض الدول الأعضاء أيضاً عن القلق إزاء مسألة التناوب على السلطة في المنطقة دون الإقليمية، واقترحت إجراء مناقشة مواضيعية بشأن التناوب السلمي والديمقراطي للسلطة في الاجتماع التالي للجنة.

٩ - ووفقاً لما طلبته اللجنة التنفيذية للأمن العام، في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧، خصصت أمانة اللجنة الاستشارية الدائمة إحدى جلسات اجتماعها الرابع والأربعين للبعد الإقليمي للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقدم ممثلو كل من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى عروضاً عن مختلف التحديات التي تواجه السلم والأمن. وأثارت أيضاً منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) مسألة الترحال الرعوي وتداعياته على الأمن. واعتمدت اللجنة بعد ذلك إعلاناً وزارياً أدانت فيه جملة أمور منها الهجمات على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وحفظه السلام؛ ودعت إلى المواءمة بين مبادرات السلام والمصالحة، مع الالتزام بمكافحة الإفلات من العقاب؛ وناشدت مجلس الأمن بأن يكلف بعثة الأمم المتحدة بدعم قوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى فيما تبذله من جهود لتحقيق الاستقرار في البلد.

باء - نزع السلاح وتحديد الأسلحة

١ - اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها ومعاهدة تجارة الأسلحة

١٠ - نظرت اللجنة في المرحلة التي بلغها توقيع الصكوك القانونية المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة في المنطقة دون الإقليمية والتصديق عليها، ولا سيما اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا) (انظر A/65/517-S/2010/534، المرفق)، التي تفاوضت بشأنها الدول الأعضاء في اللجنة، ومعاهدة تجارة الأسلحة (انظر القرار ٢٣٤/٦٧ بء). ورحبت ببدء نفاذ اتفاقية كينشاسا في ٨ آذار/مارس ٢٠١٧ وحثت الدول الأعضاء التي لم تصدق على هذين الصكين أو تنضم إليهما بعد على أن تفعل ذلك. ولم تصدق بعد كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وغينيا الاستوائية على اتفاقية كينشاسا. وتنص الفقرة ٣ من المادة ٣٤ من الاتفاقية على أن يعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في الاتفاقية بعد انقضاء عام واحد على بدء نفاذها. وفيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، تعد كل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى دولتين من الدول الأطراف في المعاهدة، بينما تعد أنغولا، وبوروندي، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، والكاميرون، والكونغو بلداناً موقعة عليها.

٢ - المستجدات المتعلقة بأنشطة مكتب شؤون نزع السلاح

١١ - ما زال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، الذي يعد جزءاً من مكتب شؤون نزع السلاح، شريكاً هاماً للجنة في مسائل نزع السلاح ومراقبة الأسلحة وعدم الانتشار. وقد قدم ممثل المركز الإقليمي إحاطة عن الأنشطة ذات الصلة بنزع السلاح ومراقبة الأسلحة وعدم الانتشار التي يضطلع بها في دعم الدول الأعضاء في اللجنة. وقد ركزت هذه الأنشطة بوجه خاص على المساعدة التقنية وبناء القدرات اللازمة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن طريق تحسين الأمن المادي وإدارة المخزونات، بما في ذلك الذخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، وفر المركز الإقليمي التدريب والمساعدة التقنية لدول منطقة حوض بحيرة تشاد فيما يتعلق بتأمين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة بهدف منع تحويل وجهتها إلى جماعات مسلحة غير تابعة للدول. وقدم المركز الإقليمي أيضاً الدعم للبلدان الناطقة بالفرنسية عبر صياغة دليل لنزع السلاح باللغة الفرنسية بدعم من المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

جيم - العنف المسلح والإرهاب في وسط أفريقيا

١ - الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل لمكافحة الإرهاب والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا

١٢ - بعد مشاورات مستفيضة جرت بين الدول الأعضاء في اللجنة وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، كررت اللجنة في اجتماعها الرابع والأربعين أن تنسيق ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل لمكافحة الإرهاب والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، اللتين وضعتا في إطار اللجنة واعتمدتا في اجتماعها الحادي والأربعين، المعقود في ليرفيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، سيوضعا تحت مسؤولية أمانة الجماعة. ودعت اللجنة أيضاً أجهزة السلام والأمن التابعة للجماعة، ولا سيما مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، لإقرار الاستراتيجية رسمياً، ودعت الدول الأعضاء في الجماعة إلى تولي زمام الأمور بشأن الاستراتيجية.

٢ - جماعة بوكو حرام

١٣ - خلال الاجتماعين الوزاريين الثالث والأربعين والرابع والأربعين للجنة، قدم ممثلان عن لجنة حوض بحيرة تشاد والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات إحاطات مستفيضة عن أنشطة جماعة بوكو حرام وما يتخذ من تدابير للتصدي لها. وأشار إلى أن عمليات القوة قد نجحت في إضعاف قدرة بوكو حرام على السيطرة على الأراضي وشن هجمات واسعة النطاق. وفي الوقت نفسه، ما زالت هذه الجماعة تمثل تهديدا خطيرا على الصعيد الإقليمي وتمتلك القدرة على شن هجمات ضد الأهداف العسكرية والمدنية، ولا سيما باللجوء إلى التفجيرات الانتحارية واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وقد أبرز ممثل لجنة حوض بحيرة تشاد مسألة المنشقين عن بوكو حرام والأشخاص الذين أسروا منها، وكذلك الحاجة إلى استجابة منسقة وشاملة لمعالجة مسألة نزع سلاحهم وتسريحهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم. وأكد ممثل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات الطابع المفيد للتعاون مع السكان المحليين، ولا سيما مع لجان الدفاع الأهلي، وللمساهمات الاستخباراتية المقدمة من الشركاء الدوليين. وأكد أيضاً على التحديات والثغرات التي ما زالت تواجه الفرقة فيما يتعلق بالتنقل، والخدمات اللوجستية وإزالة الألغام، وكذلك الحاجة إلى مركبات برمائية ونظارات للرؤية الليلية.

١٤ - واضطلع مكتب اللجنة بزيارة ميدانية إلى كل من تشاد والكاميرون في الفترة الممتدة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وكان الهدف من هذه الزيارة هو: التعبير عن التضامن الإقليمي؛ وزيادة الوعي في أوساط الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا باحتياجات تشاد والكاميرون لتحسين التصدي لجماعة بوكو حرام؛ وتوعية تلك الدول بمسألة الإرهاب وبالحاجة إلى اعتماد نهج شمولي؛ وتأكيد أهمية تشغيل مركز التنسيق الأفريقي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا. وفي ياوندي، اجتمع الوفد مع نائب وزير الخارجية المسؤول عن العلاقات مع العالم الإسلامي، وكذلك مع كبار المسؤولين عن التعاون التقني في وزارة الدفاع. وفي النجينا، اجتمع الوفد مع كل من الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي والأمين العام لوزارة

الأمن العام والمهجرة. وزار الوفد أيضاً كلاً من مقر القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في انجمينا، ومركز التنسيق الأقليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا في ياوندي، وبلدة كوسيري في الكاميرون، الواقعة على الحدود مع تشاد.

١٥ - وخلال الاجتماع الرابع والأربعين، قدم ممثل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إحاطة إلى اللجنة عن الزيارة التي قام بها مجلس الأمن إلى البلدان المتضررة من جماعة بوكو حرام، في آذار/مارس ٢٠١٧، واتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧) المتعلق بالسلام والأمن في أفريقيا، على إثر تلك الزيارة.

١٦ - وكررت اللجنة من جديد نداءها الموجه إلى دولها الأعضاء وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتكثيف جهودها من أجل عقد مؤتمر القمة المشترك المقرر عقده منذ أمد طويل بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن جماعة بوكو حرام، على النحو الذي طلبه رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في شباط/فبراير ٢٠١٥.

٣ - جيش الرب للمقاومة

١٧ - أعربت اللجنة عن القلق إزاء انسحاب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من قوة الاتحاد الأفريقي الإقليمية لمكافحة جيش الرب للمقاومة في الجزء الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى، وإزاء انتهاء ولاية القوات الخاصة للولايات المتحدة الداعمة للقوة. ولاحظت اللجنة أن انسحاب تلك القوات قد يؤدي على الأرجح إلى نشوء فراغ أمني يمكن أن يستغله جيش الرب للمقاومة وجماعات مسلحة أخرى. ومع أن جيش الرب للمقاومة قد تضاءل كثيراً، فإنه ما زال يحتفظ بالقدرة على إلحاق ضرر بالمجتمعات الموجودة في مناطق نائية في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

دال - الصيد غير المشروع والجريمة المنظمة عبر الوطنية

١٨ - استعرضت اللجنة التطورات المتعلقة بالصيد غير المشروع والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والاتجار بالأشخاص والمخدرات. وأبلغ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن إحراز تقدم ضئيل في تفكيك الشبكات الإجرامية، التي تستغل الفوارق والثغرات في الأطر القانونية الوطنية، ومواطن الضعف المؤسسي، والفساد، والقيود التي تواجهها نظم العدالة الجنائية، والحدود التي يسهل اختراقها. وفيما يتعلق بالصيد غير المشروع، أبلغت أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اللجنة باعتمادها تنظيم مؤتمر في المستقبل القريب في انجمينا بشأن الأمن الإيكولوجي وإدارة الصراع بين الإنسان والحيوان.

١٩ - وفيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، قدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إحاطة للجنة بشأن فعالية برنامج التخاطب بين المطارات، وهو مبادرة متعددة الوكالات لمكافحة الاتجار، تهدف إلى تعزيز قدرات المطارات المشاركة في مجالات الكشف والمنع والتحقيق فيما يتعلق بالمخدرات غير المشروعة في بلدان المصدر وبلدان العبور. وحتى اليوم، تم إنشاء هذا البرنامج في الكاميرون.

هاء - الأمن البحري في خليج غينيا

٢٠ - ناقشت اللجنة، في اجتماعيها الثالث والأربعين والرابع والأربعين، التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي اعتمدت في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، الذي عقد في ياوندي في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ولا سيما تشغيل مركز التنسيق الإقليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، والمركز الإقليمي لضمان الأمن البحري لوسط أفريقيا، ومقره في بوانت نوار، الكونغو. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، عين كل من الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا مديري للمركز بحسب القانون. ومن المقرر بدء تشغيل مركز التنسيق الإقليمي بشكل كامل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بعد مرور ثلاث سنوات على افتتاحه. وتتضمن خطة عمل المركز للفترة الممتدة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١ بناء قدرات أصحاب المصلحة في القطاع البحري، وتبادل المعلومات وتوفير المساعدة لترسيم وتعيين الحدود البحرية. وبينما يعتزم مركز التنسيق الإقليمي ومنظماته الأم تعبئة الموارد من الشركاء الدوليين، أثنت اللجنة على الكاميرون والكونغو لدعمهما مركز التنسيق الإقليمي والمركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا، على التوالي، ودعت الدول الأعضاء فيها إلى الوفاء بالتزاماتها المالية لتمكين المركزين من العمل بشكل مستدام ويمكن التنبؤ به.

واو - تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في وسط أفريقيا

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت اللجنة من تركيزها على مسألة المرأة والسلام والأمن، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ومشاركة المرأة في صنع القرار.

٢٢ - وذكرت ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) أن النساء هن الضحايا الرئيسيات للنزاعات والعنف في وسط أفريقيا، ويشكلن نسبة كبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا وضحايا العنف الجنسي. ولا يزال تمثيل المرأة ناقصا في عمليات صنع القرار والهيئات والمهام الرفيعة المستوى، بما في ذلك في عمليات السلام والعمليات الانتخابية والبرلمانات والمناصب الوزارية، وكذلك في القطاع الأمني. وفي وقت إعداد هذا التقرير، وضعت كل من بروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا خطط عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وبلغت الكاميرون مرحلة متقدمة من القيام بذلك.

٢٣ - واعتمدت اللجنة في اجتماعيها الثالث والأربعين إعلانا يدعو الدول الأعضاء فيها إلى زيادة تمثيل المرأة في وفودها التي تحضر اجتماعاتها. وفي اجتماعيها الرابع والأربعين، دعت الدول الأعضاء في اللجنة إلى زيادة التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المنطقة دون الإقليمية.

زاي - التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، بدعم من كيانات الأمم المتحدة

٢٤ - واصلت كل من أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومختلف كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك البعثة المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة تحقيق

الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال مشاركتها النشطة ومساهماتها، تقديم مساعدات لا تقدر بثمن لجهود اللجنة في التصدي لتحديات السلام والأمن في وسط أفريقيا.

٢٥ - وفيما يتعلق بالتطوير المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المتصل بقضايا السلام والأمن، أبلغت اللجنة بالإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الذي أطلق في الدورة العادية السادسة عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، الذي عقد في أنجينا في أيار/مايو ٢٠١٥. ووضع الإصلاح تحت إشراف رئيس المؤتمر، علي بونغو أونديمبا، رئيس غابون، بدعم من وزير الشؤون الخارجية والفرانكفونية والتكامل الإقليمي والمسؤول عن الغابونيين الذين يعيشون في الخارج. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للإصلاح في تحديث وتعزيز أمانة الجماعة وإعطائها دورا سياسيا أكبر، وتعزيز ولايتها لمنع نشوب النزاعات. وعقدت الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس وزراء الجماعة في ليرفيل، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وتم اعتماد ميزانية تبلغ ١,٩ بليون فرنك أفريقي (حوالي ٣,٣٧ مليون دولار) للإصلاح، الذي من المتوقع أن ينفذ في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٧ إلى آب/أغسطس ٢٠١٨. والهدف من الإصلاح المؤسسي، والذي يتممه إصلاح أوسع نطاقا تقوده الكاميرون، هو دمج الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

حاء - تقييم اللجنة

٢٦ - قررت اللجنة في اجتماعها الثالث والأربعين إجراء تقييم لعملها بهدف تعزيز جدواها وفعاليتها بعد مرور ٢٥ عاما على إنشائها. واستجابة لهذا الطلب، وبعد موافقة رئيس اللجنة على الإطار المرجعي للتقييم، عين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية، خبرا مستقلا لإجراء التقييم.

٢٧ - واستندت عملية التقييم إلى نهج شامل يتضمن مشاورات متكررة مع الدول الأعضاء في اللجنة، بما في ذلك مراكز التنسيق الوطنية والممثلين الدائمين للدول الأعضاء في اللجنة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، فضلا عن المراقبين، ولا سيما أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وعقدت حلقة عمل في ليرفيل في ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧، للتحقق من صحة الاستنتاجات الأولية والتوصيات وقدم التقرير النهائي في الاجتماع الرابع والأربعين للجنة.

٢٨ - وأكدت عملية تقييم عمل اللجنة استمرار دعم الآلية والثقة بها. وفي حين حسمت اللجنة مسألة استمرار سريان ولايتها ومحور تركيزها الموضوعي، فقد طلبت أن يكون جدول أعمال اجتماعاتها النظامية أكثر دينامية وانسجاما مع التطورات على صعيد السلام والأمن. وأشارت اللجنة إلى الحاجة لمواصلة إيلاء اهتمام خاص لمسائل نزع السلاح ومراقبة الأسلحة. وبناء على ذلك، ورهنا بتوافر الموارد في

الصندوق الاستئماني للجنة، فقد وافقت على القيام بنشاطين في السنة، أحدهما مخصص لنزع السلاح والآخر مخصص للمسائل الملحة المتعلقة بالسلام والأمن.

٢٩ - وقررت اللجنة الإبقاء على وتيرة وشكل اجتماعاتها النظامية. ومن أجل تعزيز الحضور على المستوى الوزاري، وافقت اللجنة على عقد اجتماعات وزارية مغلقة تتعلق بمسائل محددة. كما وافقت على إضفاء الطابع المؤسسي على وظيفة المنسق الوطني من أجل تحسين تنفيذ التوصيات الصادرة عن السلطات الوطنية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، شددت الدول الأعضاء في اللجنة أثناء إجراء التقييم على أهمية وضع استراتيجية اتصالات للجنة. وكُلف مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بصفته أمانة اللجنة، بالعمل على هذه الاستراتيجية وعرضها خلال الاجتماع الخامس والأربعين للجنة.

٣٠ - وشجعت اللجنة المزيد من التعاون والتآزر مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولا سيما أجهزتها المعنية بالسلام والأمن، مثل لجنة الدفاع والأمن التابعة لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، بما في ذلك فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل لمكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا. ودعت أيضا إلى زيادة التعاون بين أمانة اللجنة وأمانة الجماعة.

٣١ - واعتمدت اللجنة إعلانا بشأن تنشيط أعمالها (انظر المرفق الثالث)، وطلبت إلى الكاميرون أن تقدم إحاطة عن تنفيذه في اجتماعها الخامس والأربعين.

ثالثا - المسائل الإدارية والمالية

٣٢ - أشارت اللجنة إلى إعلان عام ٢٠٠٩ بشأن الصندوق الاستئماني للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا (إعلان ليبرفيل) (انظر A/64/85-S/2009/288، المرفق)، الذي اعتمد في اجتماعها الثامن والعشرين، واستعرضت الوضع المالي للصندوق الاستئماني. وأعربت عن قلقها البالغ إزاء نقص التبرعات، وحثت الدول الأعضاء فيها على الوفاء بالتزاماتها المالية، تمشيا مع روح إعلان ليبرفيل وإعلان بانغي (A/71/293، المرفق الخامس). والتزمت الدول الأعضاء بزيادة جهودها للمساهمة في الصندوق الاستئماني، وطلبت معرفة الرصيد المتبقي من المساهمات حتى الآن بحسب البلدان. وقدم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا المعلومات المطلوبة في التقرير النهائي للاجتماع الوزاري الرابع والأربعين. واستجابة للدعوة، قامت كل من أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا وغانا بتقديم مساهمات. وفي ٢٧ تموز/يوليه، بلغ رصيد الصندوق الاستئماني ٢٢٦ ١٤٢ دولارا. وتجدد الإشارة إلى أن اللجنة اعتمدت خلال اجتماعها الثاني والأربعين إعلان بانغي فيما يتعلق بمسألة إرساء مساهمة سنوية ملزمة مقدارها ١٠ ٠٠٠ دولار لكل دولة عضو، حيث ناشدت رؤساء الدول والحكومات في الدول الأعضاء بإصدار قرار بهذا الصدد.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٣٣ - يرحب الأمين العام بالجهود المتواصلة للجنة الهادفة إلى توطيد السلام والأمن في وسط أفريقيا، بالتعاون مع المنظمات دون الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومع الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين.

٣٤ - ومع أن جماعة بوكو حرام تتضاءل، فهي لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن للدول الواقعة في منطقة حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك تشاد والكاميرون، ويشمل ذلك عواقب وخيمة في مجالات المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان والأمن. والموجة الأخيرة من الهجمات الانتحارية في الكاميرون ونيجيريا تذكر صارخ بأن جماعة بوكو حرام قادرة على الصمود، ولن تهزم من دون اتباع نهج كلي يتجاوز قضية الأمن ليشمل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، يشيد الأمين العام بالقوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوات المسلحة للدول المعنية لما حققه من إنجازات، مع حثها على القيام بعملها في امتثال صارم للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني. ويدعو المجتمع الدولي لدعم الدول والمجتمعات المحلية في منطقة حوض بحيرة تشاد في جهودها الرامية إلى التصدي للتهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام والتعافي من هذه الآفة، بما في ذلك عن طريق إدارة التدفق المتزايد للمقاتلين المستسلمين والمنشقين وعائلاتهم. ويشجع الأمين العام بقوة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على عقد مؤتمر القمة المشترك المقرر لرؤساء الدول بشأن جماعة بوكو حرام في أقرب وقت ممكن.

٣٥ - ويدعو الأمين العام الدول الأعضاء في اللجنة إلى تولي زمام الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل لمكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، اللذان يشكلان أداة قيمة وضعتها اللجنة لمواجهة العنف المسلح والإرهاب. وهو يتطلع إلى اعتماد الاستراتيجية من جانب أجهزة الأمن والسلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وإلى متابعتها من قبل أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بدعم من الأمم المتحدة، بما في ذلك المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا.

٣٦ - ويرحب الأمين العام ببدء نفاذ اتفاقية كينشاسا، التي تمثل خطوة هامة إلى الأمام في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشار العنف المسلح في وسط أفريقيا. وتنشئ الاتفاقية، إلى جانب الصكوك الأخرى دون الإقليمية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، شبكة يعزز بعضها بعضاً لنزع السلاح ومراقبة الأسلحة في جميع أنحاء القارة، وتسهم في تنفيذ التطلع ٤ من خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. ويدعو الدول الأعضاء الأربع في اللجنة التي لم تصدق بعد على الاتفاقية إلى القيام بذلك أو الانضمام إليها. وبالمثل، يدعو الدول الأعضاء في اللجنة التي لم تصدق بعد على معاهدة تجارة الأسلحة أو لم تنضم إليها إلى القيام بذلك.

٣٧ - ويعرب الأمين العام عن قلقه إزاء استمرار العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهو يرحب بمبادرات السلام والمصالحة الجارية التي تهدف إلى إيجاد حل دائم للأزمة الطويلة الأمد التي تواجه البلد. ويدعو جميع أصحاب المصلحة للعمل معا بشكل وثيق من أجل تحقيق

هذه الغاية. وفي هذا الصدد، فإن الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع ممثله الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، سيواصل الدعوة إلى توفير الدعم من الدول الأعضاء في المنطقة، والتي تعهدت بتقديم الدعم لتحقيق الاستقرار والانتعاش في جمهورية أفريقيا الوسطى في الإعلان الذي اعتمد في ياوندي (المرفق الأول).

٣٨ - وفي هذا السياق، يشعر الأمين العام أيضا بالقلق إزاء احتمال حصول فراغ أمني نتيجة سحب القوات المنتشرة لمكافحة جيش الرب للمقاومة، ولا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى. وهو يشجع الدول المعنية على تكثيف الترتيبات القائمة لكفالة ألا يستغل جيش الرب للمقاومة هذا الفراغ.

٣٩ - ويرحب الأمين العام بالتشغيل التدريجي لمركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، ويشجع الدول الأعضاء في اللجنة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا على مواصلة التزامها بالتنفيذ الكامل للتوصيات التي اعتمدها مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا. ويكرر دعوته للدول الأعضاء والشركاء لتوفير الموارد اللازمة لضمان التشغيل الكامل والمستدام لمركز التنسيق الأقاليمي والمركز الإقليمي لضمان الأمن البحري في وسط أفريقيا. وفي هذا الصدد، سيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مساعدة المنظمات في كلتا المنطقتين دون الإقليميتين.

٤٠ - ولا يزال الأمين العام قلقا إزاء استمرار ورود تقارير عن الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية وعلاقتها بتمويل الجماعات المسلحة في وسط أفريقيا. ويعرب عن تقديره للجنة لمشاركتها الفعالة في التصدي لهذه المسألة، ويشيد بالتدابير التي تتخذها الدول الأعضاء فيها لمكافحة هذه المشكلة الخطيرة، ويشجعها على اتخاذ خطوات فعالة لتنفيذ إعلان ليبرفيل بشأن مكافحة الصيد غير المشروع في وسط أفريقيا، الذي اعتمدته اللجنة (A/71/293، المرفق الرابع)، داعيا إلى زيادة التآزر والتعاون بشأن هذه المسألة.

٤١ - ويرحب الأمين العام باعتماد الإعلان في ياوندي بشأن تنشيط أنشطة اللجنة (المرفق الثالث). وهو يعتقد أن تنفيذ التدابير التي اعتمدت سيقدم مساعدة كبيرة في جعل اللجنة أكثر أهمية وفعالية. وهو يشجع اللجنة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشكل خاص على تعزيز التعاون بينهما وتعزيز أوجه التآزر للتصدي للتحديات دون الإقليمية بطريقة متكاملة ومتسقة. كما يشجع الدول الأعضاء في اللجنة على مضاعفة جهودها الرامية إلى تنفيذ الإعلان الذي اعتمد في سان تومي، خلال اجتماعها الثالث والأربعين، والذي تدعو فيه إلى زيادة مشاركة المرأة في وفود الدول الأعضاء (المرفق الثاني).

٤٢ - واللجنة في حاجة ماسة إلى تمويل إضافي من أجل مواصلة عملها. ولذا يحث الأمين العام جميع الدول الأعضاء في اللجنة على الوفاء بالتزاماتها المالية، تمشيا مع إعلان ليبرفيل لعام ٢٠٠٩، الذي يُبرز ضرورة مساهمة الدول الأعضاء في اللجنة بانتظام في الصندوق الاستئماني للجنة، لكي تتمكن من مواصلة أنشطتها كآلية أساسية لبناء الثقة بين دول المنطقة دون الإقليمية.

٤٣ - ويعرب الأمين العام عن امتنانه للدعم المقدم من إدارة الشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا ولممثلته الخاص لوسط أفريقيا ورئيس المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا، فرانسوا لونسيني فال، على سير عمل اللجنة. كما يشكر كل من الفاو والبعثة المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، على مشاركتها في اجتماعات اللجنة. وهو يتطلع إلى استنتاجات اللجنة التي ستنبثق عن دورتيها الخامسة والأربعين والسادسة والأربعين، اللتين ستعقدان في رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على التوالي.

المرفق الأول

[الأصل: بالفرنسية]

إعلان ياوندي بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

نحن، وزراء ورؤساء وفود الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المجتمعين في ياوندي بمناسبة الاجتماع الوزاري الرابع والأربعين للجنة،

إذ نشير إلى إعلان بانغي بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى الذي اعتمدته اللجنة في اجتماعها الثاني والأربعين، الذي عقد في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦،

وإذ نشير أيضا إلى العديد من الجهود التي بذلتها الأجهزة التنفيذية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والقرارات التي اتخذتها منذ فترة طويلة بهدف تسوية الأزمة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ نسترشد بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والرؤية دون الإقليمية للتضامن بين الدول الأعضاء واحترام الحقوق الأساسية،

وإذ نعيد تأكيد التزامنا القوي بسيادة جمهورية أفريقيا الوسطى واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وإذ نشير إلى أهمية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو،

وإذ يساورنا بالغ القلق إزاء هشاشة الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى بسبب استمرار تواجد الجماعات المسلحة والإجرامية المرتبطة، من بين جملة أمور، بالصيد غير المشروع والترحال الرعوي،

وإذ نعرب عن انزعاجنا الشديد إزاء ما تتسم به عمليات تهريب الموارد الطبيعية من أثر سلبي على اقتصاد جميع دول المنطقة دون الإقليمية وتنميتها، ولا سيما الذهب والماس والحيوانات والنباتات البرية، والاتجار بها واستغلالها بصورة غير مشروعة، وما تمثله من تهديد مستمر للسلام والاستقرار،

وإذ نعيد تأكيد قلقنا إزاء الأنشطة المتصلة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود في المنطقة دون الإقليمية، والتي يمكن أن تصبح تربة خصبة لمرتزقة يسعون لزعزعة الاستقرار وإشاعة التطرف العنيف في جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ نحيط علما بالطابع الملح للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونعرب عن التزامنا السياسي القوي بتنفيذ ما اتخذناه من قرارات مشتركة في إطار الآليات الثنائية والإقليمية بهدف دعم جمهورية أفريقيا الوسطى ومساعدتها في مجالات المصالحة الوطنية وإصلاح القطاع الأمني والإنعاش بعد انتهاء النزاع،

١ - ندين بشدة أعمال العنف وانتهاكات الحقوق الأساسية التي تستهدف على وجه الخصوص النساء والأطفال وسائر الأشخاص المستضعفين؛

- ٢ - **ندين أيضا** بشدة الهجمات التي تقوم بها الجماعات المسلحة ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعاملين في المجال الإنساني، وقوات الدفاع والأمن الوطني؛
- ٣ - **نشفي** على المنظمات الدولية والجهات الشريكة التقنية والمالية لما تتخذه من إجراءات بهدف توطيد السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبخاصة حماية الشرعية الدستورية التي استُعيدت بعد توضحيات كبيرة بمساعدة من المجتمع الدولي؛
- ٤ - **نعرب عن عزمنا** تكريس هذا التعاون والتضامن لصالح الديمقراطية، واحترام الحقوق الأساسية، وتوطيد دولة القانون وقدرات الدولة المؤسسية، فضلا عن منع نشوب النزاعات؛
- ٥ - **ندعو** أعضاء مكتب فريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الآخرين المشاركين بانتظام إلى العمل معا بشكل وثيق من أجل مواءمة مبادرات السلام والمصالحة؛
- ٦ - **نعقد العزم على** مكافحة الإفلات من العقاب بفعالية أكبر عن طريق تعزيز نظمنا القضائية وتوحيد قواعد الملاحقة القانونية بين الدول؛
- ٧ - **ندعو** الدول الأعضاء إلى أن تعمل على تضافر جهودها في مجال إدارة ممرات الترحال الرعوي التي يمكن أن تسهل عمليات تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تعد مصدرا لانعدام الأمن في المنطقة دون الإقليمية؛
- ٨ - **نوجه نداء إلى** المجتمع الدولي من أجل تعزيز تنفيذ القيود المفروضة على تسويق الموارد الطبيعية الواردة من مناطق النزاع، بما في ذلك عملية كيمبرلي؛
- ٩ - **نوصي** الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمجتمع الدولي ككل بمزيد من التدخل لكي يواصل مجلس الأمن تخفيض الحظر المفروض على توريد الأسلحة بحيث يتيح تزويد قوات الدفاع والأمن الوطنية بالمعدات والأسلحة التي تحول لها استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى؛
- ١٠ - **نحث** مجلس الأمن على أن يكلف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بتقديم الدعم لقوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى ومساندتها في أداء مهمتها المتمثلة في تحقيق الاستقرار، ولا سيما في المنطقة الشرقية في سياق انسحاب قوات الولايات المتحدة وأوغندا التي تقا تل ضد جيش الرب للمقاومة؛
- ١١ - **نقرر** إبقاء الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى قيد النظر.

حُرر في ياوندي، في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧

المرفق الثاني

[الأصل: بالفرنسية]

إعلان سان تومي المتعلق بمشاركة المرأة في الاجتماعات النظامية للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

نحن وزراء ورؤساء وفود الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المجتمعين في سان تومي في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦،

إذ نشير إلى التزامنا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الذي أكد فيه المجلس من جديد الدور الهام للمرأة في منع النزاعات وحلها وفي بناء السلام، وشدد على أهمية مساهمتها المتكافئة ومشاركتها الكاملة في جميع الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن وتعزيزهما، وعلى ضرورة زيادة دورها في صنع القرار المتعلق بمنع النزاعات وحلها،
وإذ نسلم بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في اللجنة من أجل تحسين تمثيل المرأة على الصعيد السياسي،

وإذ نضع في اعتبارنا التمثيل المتدني للمرأة في تركيبة وفود الدول الأعضاء لدى اللجنة،

وإذ ندرك ضرورة تعزيز مشاركة المرأة في جميع محافل التفكير والحوار واتخاذ القرارات،

وإذ ندرك أيضا أن النساء يمثلن أول الضحايا في حالات النزاع،

وإذ نسلم بدور المرأة في منع النزاعات وتسويتها في منطقتنا دون الإقليمية،

١ - ندعو الدول الأعضاء إلى زيادة حضور المرأة في الوفود التي تشارك في الاجتماعات النظامية للجنة؛

٢ - نقرر إجراء تقييم منتظم لدى عقد اجتماعات اللجنة.

خُبر في سان تومي، في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

المرفق الثالث

[الأصل: بالفرنسية]

إعلان ياوندي بشأن تنشيط أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

نحن، وزراء ورؤساء وفود الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المجتمعين في ياوندي بمناسبة الاجتماع الوزاري الرابع والأربعين لهذه اللجنة،

إذ نشير إلى الوثيقة الختامية التي اعتمدها في ياوندي الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح والتنمية في منطقتنا دون الإقليمية^(١)، في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩١،

وإذ نشير إلى قرار الجمعية العامة ٣٧/٤٦ بء، المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الذي أفضى إلى إنشاء لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا،

وإذ نضع في اعتبارنا أهمية تدابير بناء الثقة ومساهمتها في نزع السلاح الإقليمي، وفي الأمن الدولي، طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ نلاحظ مع الارتياح الإنجازات المؤسسية الهامة التي حققتها اللجنة في مجال تعزيز نزع السلاح على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ومكافحة تداول الأسلحة، فضلاً عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية،

وإذ نؤكد من جديد أهمية اللجنة وجدواها بوصفها أداة من أدوات الدبلوماسية الوقائية ضمن الهيكل دون الإقليمي من أجل تعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا،

وإذ نرحب أيضاً بالجهود التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة والمساعدة التي قدمتها لإنشاء اللجنة وتفعيلها،

وإذ نأخذ في الاعتبار التوصيات الواردة في التقرير بشأن تقييم اللجنة، الذي تقرّر إجراؤه في اجتماعها الوزاري الثالث والأربعين،

وإذ نعرب عن رغبتنا في تحسين إسهام اللجنة في تحقيق أهداف السلام والأمن والتنمية في منطقتنا دون الإقليمية،

(١) A/46/307-S/22805، المرفق.

- ١ - **نماشء** جهات الاتصال لدى اللجنة وبعثاتنا الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك تحديد جدول أعمال الاجتماعات النظامية بطريقة أكثر دينامية، مع إعادة ترتيب أولويات المواضيع التي سيُنظر فيها، بما يفضي إلى وضع توصيات محددة وعملية على السواء؛
- ٢ - **ندعو** إلى إضفاء الطابع المؤسسي على وظيفة جهة الاتصال لدى اللجنة، ونشجع على التنسيق المنتظم لجهات الاتصال، بما في ذلك متابعة التوصيات المتعلقة بالمؤسسات الوطنية المعنية؛
- ٣ - **ندعو** إلى إدراج بند دائم في جدول أعمال الاجتماعات النظامية تعرض خلاله كل دولة ما أحرزته من تقدم في تنفيذ التوصيات؛
- ٤ - **نؤيد** عقد اجتماعات وزارية مغلقة على هامش الاجتماعات النظامية؛
- ٥ - **ندعو** إلى دفع مساهمات منتظمة إلى الصندوق الاستئماني؛
- ٦ - **نشجع** على أن تقيم اللجنة أوجه التعاون والتآزر مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، عن طريق إجراء مشاورات بين الأمانتين، من جهة، وعن طريق تواصل اللجنة مع هيئات مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، من جهة أخرى، ولاسيما لجنة الدفاع والأمن، بغية تحقيق أهداف تشمل تعزيز تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، التي اعتمدتها اللجنة؛
- ٧ - **نماشء** بتنظيم نشاط يتناول موضوع نزع السلاح خلال النصف الأول من كل عام، ونشاط يتعلق بالوضع الراهن في السياق الجغرافي السياسي خلال النصف الثاني من كل عام، وذلك للمساعدة على تأكيد رسالة اللجنة ورهنا بتوافر موارد كافية في الصندوق الاستئماني؛
- ٨ - **ندعو** أمانة اللجنة إلى وضع استراتيجية اتصال تكفل زيادة إبراز دور اللجنة، بما في ذلك لدى سكان المنطقة دون الإقليمية، وبالاقتزان مع منظمات المجتمع المدني؛
- ٩ - **نؤيد** مبدأ الاستعراض المنتظم للأعمال والأنشطة التي تضطلع بها اللجنة بغية تحسين فعاليتها وإسهامها في تحقيق السلام والأمن في وسط أفريقيا؛
- ١٠ - **نقرر** الإبقاء على هذه المسألة قيد النظر، ونطلب إلى الكاميرون أن تقدم لنا معلومات مستكملة عن الحالة في الاجتماع الوزاري الخامس والأربعين للجنة.

حُرّر في ياوندي، في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧